

الأحياء القصديرية في المدن الشمال - أفريقية

د. فرج السطبولي *

ان جل الباحثين الذين انكبوا خلال السنوات الاخيرة على دراسة مشاكل المدن في مجتمعات المغرب العربي المعاصر يؤكدون على ظاهرة حديثة نسبيا في الديناميكية الحضرية لهاته المجتمعات وهي انتشار واسع لنوع من السكن « العفوي » والمرتل وتنعت هذه الظاهرة عادة بالاحياء القصديرية ** (Bidonvilles, Slums) . ومن الجدير بالملاحظة في بداية هذه الدراسة هو ان هذه الاحياء أصبحت تعد اليوم أكثر من ثلث سكان المدن الكبيرة وما يقرب من نصف السكان اذا اعتبرنا أولئك الذين يسكنون الاحياء الفقيرة داخل الشق العتيق (Médina) من المدن أو الجهات المعفنة الاخرى .

وهناك من الباحثين الذين يصفون سكان الاحياء القصديرية بالهامشية (Marginalité) . فبالإضافة الى الانحياز الايديولوجي (Idéologie) الذي يتضمنه هذا التأويل فانه في الحقيقة يرمي الى اخفاء الجوهر في مشكل هؤلاء السكان وانكاره ، اذ كيف يمكن ان نعتبر نصف سكان المدن الكبيرة في المغرب العربي بالهامشيين في حين أنه يحتم علينا اعتبار هذه الظاهرة كتعبير عميق عن التحولات الهيكلية الجذرية التي حدثت في المجتمع برمته والتي انعكست بخاصة على الفراغ المديني (Espace Urbain) فقلبت شكلته وهدمت أسسه ومقوماته العتيقة .

فاذا اردنا ان نضع ظاهرة الاحياء القصديرية في اطارها الموضوعي والمركز فلا بد ان نلقي نظرة تاريخية خاطفة تمكننا من وصف وتحليل أهم التحولات الهيكلية التي تولدت عنها هاته الاحياء .

ولقد لحقت هذه التحولات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وانعكس تأثيرها على الريف والمدن في آن واحد فكانت نتيجة مسار حضري

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية في الجامعة التونسية .

** الاصطلاح المتداول في المشرق العربي مقابل كلمة « القصديرية » هو التناك أو الصفيح .

محدد(Processus D'Urbanisation Spécifique)مغاير تماما للمسار الذي ظهر في المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر . ولقد مرت هذه الحركة الحضرية بفترتين : فترة الاستعمار وفترة النهضة والبناء الوطني . وسوف نحاول من خلال هذا التحليل ابراز مقومات كل من هاتين الفترتين ثم نسلط في الختام اضواء جديدة على مفهوم النمو الحضري في المغرب العربي .

الفصل الاول : النظام الاستعماري والتجذر المبعثر :

لقد اثر الاستعمار تأثرا عميقا على المجتمع المغربي وتسبب في جملة من التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية وسنحلل بايجاز أهم العوامل التي اثرت مباشرة على عملية التحضر :

أ - نهب الاراضي والتحول الكلي للهيكل الفلاحية الاصلية .

ب - ظهور الاحياء القصدية .

ج - النشاز والخلل بين التحضر والنمو الاقتصادي والتشغيل .

أ - نهب الاراضي والتغير الكلي للهيكل الفلاحية الاصلية :

كان لزاما على الاستعمار الاقتصادي في المغرب العربي أن يمتد الى القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري والمصرفي . وكان الاستعمار الفلاحي يشد أكثر من غيره الانتباه بحيث أسفرت العملية بكثافتها عن انقلاب في الهياكل الفلاحية القديمة تحول على أثرها أكثر من خمسة ملايين من الاراضي المنتجة الى ايدي المعمرين الاجانب . ونظرا لاتساع العملية نتج عن هذا النهب استعمار استيطاني .

ففي تونس كان انتزاع الاراضي مريعا (ربع خيرة الاراضي) وامتد خاصة على الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٢ الى ١٩١٤ . أما بالنسبة للجزائر فان سنوات ١٨٥٧ - ١٨٦٣ - ١٨٧٣ التي تتطابق والعملية المسماة بتحديد الاراضي والسيناتوس - كنسولت وقانون وارنييه (Sentatus Consult Loi Warnier) تمثل أهم مراحل نزع ملكية الاهالي والتي تفوق المليونين والنصف مليون من الهكتارات . وأما في المغرب فان العملية نفسها استطاعت نهب مليون هكتار .

تتجه نية المعمرين بعملهم الهادف الى انهيار القاعدة الاقتصادية للمجتمع الريفي ، الى تفكيك الهياكل الاجتماعية التي تعتبر الحاجز الاساسي لانتعاش النظام الاستعماري في شمال افريقيا . صرح احد واضعي السيناتوس - كنسولت بأن هذا الاجراء يرمي الى « تصفية شاملة للاراضي

... والى جلب واستقبال الهجرة الاوربية ... والى التشتيت القبلي » (١) .
لقد استطاعت هذه العملية الواسعة لنزع الملكية العقارية للاهالي أن
تفكك ، تفكيكا جذريا ، التوازن الاقتصادي القائم على استحالة تقسيم
الاراضي التي تعتبر الضامن الاساسي لاندماج التراث العائلي والقبلي
وللتناسق الاجتماعي للجماعات الريفية . ويتوارى الاندماج والحركة
الاجتماعية ليحل محلها الانخرام والتفكك (٢) ويفقد المجتمع هياكله بفقدان
قاعدته الاقتصادية وهكذا يجرفه سيل النزوح الريفي الذي وصفه الملاحظون
لتلك الفترة ، والذي انتج بدوره هذا التطور الحضري « المرضي » الذي
تمخض عن ظهور المدن القصديرية الاولى في شمال افريقيا .

ب — ظهور المدن القصديرية :

ان تكسير القواعد الاقتصادية للمجتمعات الفلاحية انتج نزوحا جماهيريا
ولد بدوره مدينة غير متوازنة ازدادت خطرا بالنمو الديمغرافي الذي
أصبح محتوما اعتبارا من الحرب العالمية الثانية . ان التطور الحضري
اللا متوازن فرض نفسه في جميع اصقاع شمال افريقيا ابتداء من الثلاثينات
لينتشر انتشارا مطردا بعد الحرب العالمية الثانية . وفي أقل من ثلاثين سنة
اي من سنة ١٩٣٠—١٩٥٦ تضاعف عدد سكان المدن اذ مر من (١٧ ٪)
الى (٣٠ ٪) . وتتجاوز نسبة النمو الحضري (٥ ٪) في العام تقريبا (٣)
بحيث أضحت أهم مدن شمال أفريقيا تنمو بصفة سريعة (٤) ، ولاول مرة
وفي هذا الاطار من التطور الحضري الحاد (Paroxistique) تظهر المسدنة
القصديرية (٥) . وهذه « الاحزمة من البؤس » التي تحدث عنها العديد من
الكتاب ، ان عبرت عن شيء فانما تعبر عن تناقضات النظام الاستعماري وعن
عملية التفكك الواسعة التي يستهدف اليها المجتمع المهيمن عليه (٥) (Dominé)

وتتسع رقعة هذه الاحزمة بسرعة حول عواصم شمال افريقيا وحول
بعض المدن الصناعية والتجارية . وتتطور نسبة سكان المدن القصديرية تطورا
مذهلا بحيث تمثل ربع سكان مدينة تونس وثلاث سكان مدينة الجزائر وخمس
سكان الدار البيضاء (٦) .

ج — النشاز والخلل بين التطور الحضري والنمو الاقتصادي والتشغيل :

خلانا لانهوذج التطور الحضري في المجتمعات الصناعية يمتاز انهوذج
التطور الحضري الشمال — افريقي في فترة الاستعمار بوجود هوة بين
العمران الحضري والتصنيع والنمو الاقتصادي والتشغيل ، وبالتالي نجد

انفسنا امام عمران بدون تصنيع او نمو اقتصادي ولذلك نجد انفسنا امام عمران حضري مرضي (Pathologique) .

١ - ضعف النمو الاقتصادي :

ينعدم كل تطابق بين العمران الحضري والتصنيع وبين ما يسمى بالتقدم الاجتماعي في بلدان شمال افريقيا ذلك لان الاقلية الاستعمارية كانت تستحوذ على الانتاج وتصدر المرباح الى اوطانها . اما مواطن الشغل الصناعية فهي جد قليلة ولا يتمتع بها الا النفر القليل من الاهالي . ويؤكد سمير أمين في بحث حديث له على ظاهرة العمران الحضري غير المصحوبة بالتصنيع . ونراه يقول بعد تحليل تناقضات النظام الاستعماري أن « نسبة ودرجة النمو عرفا ضعفا وعدم انضباط كبيرين ... ولم تكن لعملية استثمار رؤوس الاموال فاعلية عظمى . وبالتالي فان التصنيع الثقيل والخفيف كان محدودا (٨) » .

ومن ناحية أخرى وانطلاقا من أن الأقلية المستعمرة بحكمها المباشر تستحوذ على أغلبية المراكز السياسية والإدارية ، نلاحظ أن جملة الحياة الاجتماعية كيفية حسب مصالح المجتمع المهيمن وانطلاقا كذلك من الفوارق في التثقيف الحضري بين السكان الأجانب والمسلمين يصل سمير أمين الى هذا الاستنتاج : « أن الأجانب لا يحتلون كل مراكز النفوذ في الدولة والاقتصاد فحسب بل يمثلون كذلك اليد العاملة المختصة وشبه المختصة » .

وبالنسبة للجزائر ، يقول روبر دي كلواتر « تعتبر عاصمة الجزائر في سنة ١٩٥٤ مقرا للتبادل من النمط الاستعماري ذلك لان نشاطها لا يساهم الا بالقليل في تطور الاقتصاد الجزائري وفي معيشة سكانها ... والجزائر تعبر بوضوح عن التأخر الصناعي اذ أن صناعاتها تمثل ذيلا للاقتصاد الفرنسي ... و (٧٠ ٪) من مواطن الشغل في الجزائر بالنسبة للقطاع التجاري محتكرة من الاوروبيين (٩) .

٢ - ظهور الطبقات المكدمة :

وفي هذه الظروف لا يصعب تخيل نسبة البطالة وانعدام الشغل السائدة في النظام الاستعماري لشمال افريقيا سواء اكان ذلك في الريف ام بالمدينة وخاصة بالاحياء القصديرية . ونظرا لاتعدام احصائيات مبلورة حول ضخامة البطالة في الاحياء القصديرية فاننا نكتفي ببعض المعلومات البعثة .

ففي الدار البيضاء تم تعداد (١٠.٠٠٠) عاطل عن العمل سنة ١٩٣٤ . وaban الاستقلال مثلت نسبة البطالة (٢٠ ٪) من القوى البشرية

المنتجة . وتبرز نتائج تحقيق قامت به السلطة الحاكمة حول المداخل - الشهرية للعائلات بالحي القصديري (درب جديد) بالدار البيضاء (١٠) ، تبرز ضعف المداخل لهذا الحي وعدم قدرته على مجابهة الحياة . كما ظهرت عدة تحقيقات حول الاحياء القصديرية لمدينة تونس ابرز واحد منها ، تحقق سنة (١٩٥٠) بالحي القصديري (جبال الحمر) ان ثلثي السكان مكونون من عمال يوميين واخرين لا عمل لهم . وفي وصف حالة البؤس التي يتردى فيها السكان يقول المحققون : « تعتبر تونس غريبة في هذا الخضم من الشقاء حيث يعمل رب العائلة حمالا بالميناء تارة ومنظما لسلات المهملات أو سارقا طورا آخر ، وتلتقط الام الكواخظ وتزني البنت ويتسول الابناء الصغار (١١) . ومن خلال تحليل الهياكل الاجتماعية والمهنية لمدينة قصديرية أخرى بتونس يكتشف (بول سيباق) ان الطبقات السفلى للبروليتاريا تمثل (٦١٨ ٪) والطبقة الشغيلة تمثل (٢٠٤ ٪) (١٢) .

ان اغلب الابحاث التي دارت حول مدن الصفيح تحدد الى (٦٠ ٪) نسبة الشرائح السفلى للبروليتاريا ونجد انفسنا في اغلب الاحيان امام سكان اقتلعوا من حقولهم وتغربوا دون ان يكونوا مسلحين بشغل و ثقافة أو تكوين مهني يساعدهم على مجابهة ظروف الحياة الصعبة . وبناء على ذلك فان النزوح لا يفسر بالجاذبية (Pull) المدينية وديناميكية المجتمع الحضري وانما بانقلاب (Push) فلاحي وانحلال المجتمع الريفي .

الخلاصة :

ان رسوخ النظام الاستعماري في شمال افريقيا قد غير المجتمع بأسره واقتصاده تغيرا جذريا . ولا يكون لهذه التغيرات البارزة التي رسمها خطوطها في هذا الفصل الاول من معنى الا اذا ارتبطت بعضها ببعض ووضعت في اطارها الصحيح . وهذه التغيرات تكون خطا تصاعديا . ولا يمكن فهم البروز المفاجيء لهذه المساحات تحت عمرانية (Infra Urbain) وهي الاحياء القصديرية والبطالة التي تميزها ، الا اذا وضعت في نفس افق نهب الارض والتصنيع الضعيف الموجه نحو العالم الامبريالي ، والغياب الكلي لسياسة تربوية وللتشغيل . وظاهرة كالبطالة التي بلغت حدودا عريضة تأخذ أهمية خاصة بها . فبعيدا عن ان تكون تعبيرا عن حالة عرضية كما هو الشأن في المجتمعات المتصنعة فهي تمثل على العكس ، ضغطا هيكليا نتيجة تناقضات الاقتصاد والمجتمع الاستعماريين .

وهذه الظاهرة من بين ظاهرات أخرى ، هي النتيجة الحتمية لحالة استعمارية (١٣) قد أوجدت مجتمعين غير متساويي القوة . فمنذ البداية

شوش النظام الاستعماري جذريا قاعدة مجتمع شمال أفريقيا وذلك بالنهب الكلي والمتواصل للأرض دون أن يستطيع القيام بالتحويلات الشكلية (١٣) اللازمة لخلق تغيير جذري وكلي في المجتمع بأسره .

الفصل الثاني : العمران الحضري والتغيير الاجتماعي في شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر :

تطورت عملية « التمدين » (أو العمران الحضري) في شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر بصفة خارقة للعادة . وظهرت كنتيجة لتطافر عوامل أهمها :

- تطور سكاني سريع — استيطان السكان الأوروبيين مكان السكان المسلمين .
- التغييرات الفلاحية وسقوط مستوى معيشة الفلاحين الصغار .
- حركة تعليمية واسعة وتحرك اجتماعي قوي . وأخيرا
- تصنيع متواصل .

ولا يخفى علينا أن هذه العوامل ليست الوحيدة من حيث تأثيرها على حركة التطور العمراني الحالي وليست لها الحدة نفسها في البلدان الثلاثة الشمال — أفريقية . كما أنها عاجزة عن تفسير الديناميكية الكلية للمجتمع بصفة مباشرة ، وعن إبراز التطور العمراني كنتيجة لهذه الديناميكية ورغم كل هذا فإن العوامل الآتية الذكر تسمح لنا بتسليط بعض الضوء وفهم آفاق التطور العمراني الحالي لشمال أفريقيا وسوف نحاول في الفصل الثالث التعرض إجماليا لهذه العوامل والاقتصار على تحليل المدن القصديرية .

١ — احتداد عملية التطور العمراني :

ورغم رجوع مليون ونصف المليون من المستعمرين إلى أوطانهم بعد الاستعمار المباشر فقد أخذت مدن شمال أفريقيا تتطور بسرعة مذهلة ، فسكان المدن يمثلون حاليا ٣٠٪ من جملة السكان وسيصلون إلى ٥٠٪ في العشرية المقبلة من السنين (١٥) لقد تضاعف عددهم في عشرية واحدة وقفز من سبعة ملايين و ٨٠٠.٠٠٠ نسمة في ١٩٥٥ إلى ١٠ ملايين و ٧٠٠.٠٠٠ نسمة في ١٩٧٠ . وسجلت المدن الكبيرة على الخصوص نسبة نمو كبيرة وصلت إلى ١٪ سنويا .

فمدينة مثل الدار البيضاء تشهد مضاعفة لسكانها كل عشرية بحيث قفز عدد السكان من نصف المليون في ١٩٥٧ إلى ٢.٠٠٠.٠٠٠ نسمة في

١٩٦٧ ويصل الى المليونين سنة ١٩٧٥ (١٦) أما الجزائر العاصمة فبينما كان عدد سكانها يتراوح بين ٤٤٩.٠٠٠ في ١٩٥٤ أصبح سنة ١٩٦٦ يصل الى ٨٩٧.٠٠٠ نسمة ، واما مدينة تونس فقد تضاعف عدد سكانها بين ١٩٥٦ و ١٩٧١ وسيبلغ سنة ١٩٨٠ / ٢٠٠.٠٠٠ نسمة وحتى المدن مثل فاس وقسنطينة وعنابة التي تعد عادة من المدن المتوسطة تضاعف عدد سكانها في عشرة واحدة .

٢ - احتداد وتغير مفهوم النزوح :

ان ظاهرة التطور العمراني لا تفسر بالنمو الديمغرافي المرتفع فحسب (نسبة النمو الطبيعي المرتفع تقدر بـ ٣٠ ٪) بل كذلك وخاصة بالنزوح الريفي الذي يزداد حدة يوما بعد يوم . ان نوع هذا النزوح يعتبر نتيجة التحولات الهيكلية في الميدان الفلاحي (التجربة التجارية في تونس) وخلاصة لضعف مستوى معيشة الفلاحين (١٧) ويظهر لنا تحقيق جرى حديثا بتونس ان تيار النزوح تضاعف بين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (١٨) وهذا التاريخ يقترن بظهور تجربة التعاضد الفلاحية ويمكن اعتبار مثل هذا النزوح تيارا يسمح بالصعود في السلم الاجتماعي ذلك ان عديدا من الابحاث اظهرت ان النزوح الذي يتكون من اطارات عليا وموظفين ونخبة متوسطة قادمة من القرى والسواحل أصبح هائلا (١٨ مكر) بحيث يتضخم تيار النزوح ويفقد المحتوى الذي كان عليه في فترة الاستعمار المباشر .

٣ - تحرك اجتماعي كبير وحركة تعليمية واسعة :

لقد مثلت المدن الكبيرة منذ الاستقلال اقطاب جاذبية (Pôles D'Attraction) للسكان منذ الاستقلال واذا استطاعت ادماج عدد كبير من هؤلاء السكان في قطاع نشاطهم القديم فمرد ذلك الى :

- ١ - تعويض المعمرين بالسكان الاصليين وهذا التعويض هو الذي سمح لبعض الوطنيين بالتدرج في السلم الاجتماعي افقيا وعرضيا .
- ب - تدعيم المهام السياسية والادارية والثقافية لهذه المدن الكبيرة مما سمح بتقوية طاقة التشغيل .

ان رجوع الاجانب الى اوطانهم فتح آفاقا عريضة لاهالي شمال افريقيا في اغلب قطاعات النشاط الاجتماعي . فازداد عدد فرص الشغل بالمدن (موظفون ، خدمة ، جنود وعمال مختصون) ٦ بل ١٠ مرات بالنسبة للجزائر عما كان عليه من قبل (١٩) ويمكن ان نتخيل الى اي حد استطاعت هذه التغيرات التي ينعتها سميح امين « بالعظم » ، تحويل الهياكل الاجتماعية

في المدن بسماعها لظهور وتقوية طبقات وسطى جديدة ونخبة محظوظة بالقياس الى الشرائح السفلى للبروليتاريا التي تضخمت بلا انتهاء . وتدل بعض الاشارات دلالة واضحة على أن شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر أصبح مجتمعا تحدوه تناقضات بين فصائله . وتقطعه طبقات اجتماعية تتضح في ازدياد ابتداء من ١٩٥٥ (٢٠) .

ان بروز نخبة جديدة انبثقت عادة من اوساط اجتماعية متواضعة وتقوية الطبقات الوسطى قد تدعما بالسياسة التعليمية التي حققت ، بدرجات متفاوتة في البلدان الثلاثة ، ارقاما قياسية ولنضرب مثلا بتونس التي وصلت نسبة النمو السنوي بها للاطفال المدرسين (أي الذين دخلوا المدرسة) (Scolarisés) الى ٢٧٪ . ففي ١٩٧٠ - ٣٠٪ من الميزانية و ٩٪ من المدخل القومي خصصا للتعليم وفي الجملة فقد استطاع ٨٠٪ من الاطفال الدخول الى المدارس ويمكن بسهولة تقييم هذه السياسة التعليمية حين نعلم أن تونسيا على أربعة سنة ١٩٧٠ (١٢٢٢٠٠٠) تلميذ على ١٠٠٠٠ (سكان) له وضعية طالب أو تلميذ وأن الاغلبية الساحقة من السكان في طور التعليم قادمة من اوساط شعبية .

٤ - تطور عملية التصنيع :

يأخذ التصنيع في التحول السريع في بلدان شمال أفريقيا بعد سنوات التردد . والامر جلي في بلد كالجزائر الذي أقر العزم على المضي قدما نحو تحقيق مجهود جدي ومنظم ليستغل خبراته ويكون قطاعا صناعيا كبيرا . وهاكم بعض ارقام تمثل التمويلات السنوية الجزائرية ٥٪ من الانتاج الداخلي سنة ١٩٦٣ و ٢٩٪ سنة ١٩٦٩ . وبالنسبة للفترة نفسها تقدر التمويلات الصناعية بـ ٢٣٪ و ٥١٪ من جملة التمويلات . وتزداد عملية التصنيع حدة في المخطط الرباعي الجزائري (١٩٧٠ - ١٩٧٣) حيث يتوقع تمويل قدره ٢٧٧ من المليارات من الدنانير أي ٣٥٪ من الانتاج الداخلي . وستحصل الصناعة منه على ٤٥٪ (٢١) .

اما في تونس فان حركة التصنيع التي انطلقت من « قطاع صناعي هزيل » استطاعت أن تحقق مكاسب عديدة في ظرف عشرة واحدة ، ولقد ساهمت (وخاصة بخلقها « نواة صناعية للتنمية ») ، في التخفيض من حدة انعدام التوازن التوجيهي السابق وخلق ديناميكية تحول توجيهي حقيقي . وهذه بعض الامثلة التي تجسد العزم على التنشيط التوجيهي : خلق الصناعات الكيميائية في الجنوب (قابس) تقدر بـ ٥٠ مليون دينار ، بعث صناعات الملابس بالساحل (سوسة ، المنستير وقصر هلال) استخدام عشرات الآلاف

من العمال في معمل الفولاذ وتركيب القطع بينزرت وختاما قطاع سياحي كبير متواجد بالوطن القبلي (الحمامات) وقد اعتبرت قيمة التمويلات كبيرة ولكن انعكاس هذا التصنيع على التشغيل رغم ايجابيته في قطاع السياحة والملابس ظل سلبيا بحكم ارتفاع رساميل اغلب الصناعات المنشأة سواء كان هذا بالنسبة لتونس أم الجزائر (٢١ مكرر) .

الخلاصة : ان المفارقة (Paradoxe) في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر تمكث في أنه رغم التحولات المرحلية المنجزة (تعليم ، ارجاع الخبرات المغتصبة ، تصنيع ، حركية اجتماعية) بقيت مشاكل جوهرية كنزيف النزوح والهجرة الى الخارج وكثرة البطالة واحتداد التناقض بين الفئات والطبقات الاجتماعية .

وهذه المفارقة لا تجد تفسيراً مقنعاً لا في مخلفات الاستعمار ولا في التبعية الاقتصادية ازاء الرأسمالية العالمية لذلك لا بد من الاخذ بعين الاعتبار « الطرق الخصوصية » للتطور التي اختبرت ، وتناقض المصالح والتحالفات الطبقة . كل هذه العوامل اذا اجتمعت تستطيع أن تفسر الوضعية العامة الحالية للمجتمعات الشمال — افريقية .

الفصل الثالث : ابحاث جديدة حول الاحياء القصدية :

وبناء على ذلك يتوجب علينا وضع مشكل الاحياء القصدية في اطاره كي يتسنى كشف الجوانب السوسولوجية العامة لهذا المشكل .

لقد تضاعف سكان الاحياء القصدية ابان الاستقلال الوطني رغم المحاولات للحيلولة دون النزوح الريفي ورغم الهجرة المتعاضمة الى الخارج . ورغم الجهودات الجزئية والحقيقية لتثبيت الوضعية السكانية التي تمتاز بالبطالة وسوء التشغيل وضعف التكوين المهني ومستوى العيش . وأخيرا فان سكان الاحياء القصدية التي ازداد عددها بقدم اهالي المدن الفقراء ، أصبحت تمثل نصف سكان المدن الكبيرة في شمال افريقيا . ان هذا النوع من التحولات في الهياكل السكانية المدنية يفرض علينا منهجا جديدا في تحليل الهياكل الديناميكية والآفاق المستقبلية للمدن الشمال — افريقية .

١ — التضخم السكاني في الاحياء القصدية :

نجم عن الحركة العمرانية السريعة التي عدنا أهم عواملها تضخم سكاني هائل . ان نسبة السكان الذين يسكنون الاحياء القصدية في أهم مدن شمال — افريقيا تفوق ربع جملة السكان واذا اعتبرنا أن سكان ما يسمى

بالمناطق « العفنة » والمدن الفقيرة الآهلة بالسكان والريفية في وضع يشابه سكان الاحياء التصديرية ، يظهر جليا أي نصف سكان المدن الكبيرة هامشين .

ففي تونس ومنذ الاستقلال تضاعف عدد سكان الاحياء التصديرية وازداد أكثر من الضعف رغم سياسة ما يسمى باقتلاع الاكواخ والاجراءات الادارية لشل النزوح والمهجودات المتواصلة في القطاع السكني وبالتالي فقد قفز السكان من ١٠٥٠٠ في ١٩٥٦ الى ١٦٠٠٠ في ١٩٦٦ الى ٢٢٥٠٠ في ١٩٧١ . أما في الدار البيضاء فان ربع السكان أي ٤٠٠٠ نسمة يعيشون في الاحياء التصديرية وتشترك تونس مع الدار البيضاء في أن ثلثي السكان هم من أصل ريفي . وهذا النزوح حديث العهد بحيث أن أكثر من نصف السكان قدموا ابتداء من ١٩٥٦ (تونس بالخصوص) مما سيسبب صعوبات في الاندماج في الحياة الحضرية وفي دولا الشغل .

٢ — البطالة وسوء التشغيل وضعف مستوى العيش :

انه لمن السهل تخيل ظروف الشغل في الاحياء التصديرية حين نعلم أن عدد العاطلين عن الشغل يرتفع الى المليون سنة ١٩٧٠ وتؤكد التحقيقات الحديثة حول مدينة تونس ضخامة سوء التشغيل وضعف مستوى العيش . وأظهر بحث حول التشغيل والمداخيل في تونس الكبرى ، أن نصف أرباب العائلات من جملة السكان لهم مدخول شهري يتراوح بين ١٠ و ٢٢ ديناراً (٢٢) . وزيادة على ذلك يتميز سكان الاحياء التصديرية بعدم الكفاءة وضعف الاختصاص بحيث لا نجد سوى العاطلين أو نصف العاطلين عن الشغل والعمال اليدويين والعمال اليوميون ، والباعة المتجولون وعملة البيوت والتجار الصغار وعمالا من « غير شغل محدد » ونخص بالذكر أن المدينة وضواحيها والاحياء التصديرية تحتوى سنة ١٩٦٦ على ٧٨٪ من السكان لها مدخول شهري يتراوح بين ١٠ و ١٢ ديناراً و ٧٨٪ من هؤلاء السكان من عائلات تشتغل باعة متجولة و ٦٣٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية (Population Ménage de la Commune) . ان الاحياء التصديرية وحدها تمثل ٤٠٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية و ٤٢٪ من عائلات هذه الاحياء لها مداخيل شهرية تتراوح بين ١٠ و ٢٢ ديناراً ويصور (انداره آدم) في اطروخته حول الدار البيضاء أوضاع أسوء الى درجة أنه يقول : « لقد ازداد عدد العاطلين عن العمل منذ ١٩٦٠ وزادت الحالة سوءاً في اواخر هذه السنين » ويظهر أن سكان الاحياء التصديرية ساد فيها سوء التشغيل وضعف المعيشة والتكوين المهني فيقول : « أن العديد من الرجال لم

يحصلوا على شغل مستقر وحظوظهم ضئيلة لكي يحصلوا عليه مستقبلا .
ان اغلبهم يعملون هنا وهناك في المهن الصغيرة التي تقتدر عليهم النفع القليل
لكي لا يموتوا جوعا . وما العدد المتزايد من الباعة الصغار المتجولين الا
بطالة مقنعة » (٢٣) .

٣ — التنضيد الاجتماعي (Stratification) في الاحياء القصدية :

ولا نخدعنا رغم مستوى العيش الضعيف وانعدام الاختصاص في سكان
الاحياء القصدية تلك الصور التي يقدمها لنا بعض الناس والتي تذهب
في نزعة من المبالغة الى القول بالمجانسة (Homogénéité) بين السكان بسبب
من الفقر والحاجة . هذا التصور يتناقض والتنضيد الاجتماعي السذي
نشاهده على الاقل في الاحياء القصدية القديمة (كالجبل الاحمر بتونس)
وهو التنضيد الذي يسمح بتمييز السكان المحظوظين عن الاخرين . ومن
النتائج التي وصلت اليها أبحاث حديثة (٢٤) حول الحي القصدية في الجبل
الاحمر الأهل بالسكان نجد العناصر المعمرة التالية :

١ : الهيكل المجتمعي (Socio-professionelle) للسكان

١١٪	١ : لا عمل لهم
٣٢٪	٢ : العمال اليوميين
٣٢٪	٣ : عملة في القطاع الحديث والادارة
١٩٪	٤ : التجار الصغار والحرفيون
٦٪	٥ : مستخدمون وموظفون

ب : المسكن

ثلثا السكان لهم مساكن حجرية اي ٧٣٪ و ٢٧٪ لهم اكواخ .

ج : التعليم

١ — الاطفال الذين هم في المدارس والمتروحة أعمارهم بين ١٤ر٦ سنة
(٧٨٪) واثلاث (٧٨٪) .

٢ — الفتيان بين ١٥ و ١٠ سنة : ذكور (٥٠٪) اناث (٣٣٪) .

د : ديناميكية النزوح

- يعد سكان الجبل بـ ٣١٪ قبل ١٩٥٤ .
- في ١٩٥٩—٥٠ اسهام جديد بـ ٣٤٪ .
- في ١٩٦٨—٦٠ اسهام جديد بـ ٣٥٪ .

وبالتالي فالنتائج هذه تظهر مدى عمق عملية الحركة الاجتماعية (Mobilité Sociale) في الجبل الأحمر الذي ، وان كان سنة ١٩٥١ يعد الثلثين من البطالين والعمال اليوميين فقد أصبح سنة ١٩٧٠ لا يعد الا ٤٣٪ وفي نفس الفترة مرت نسبة عمال الصناعة الحديثة من ١/١٠ الى ١/٣ ان هذه الارقام تدل دلالة واضحة على الحركية الاجتماعية الحقيقية التي عرفها الجبل الأحمر تؤكد ان الاوساط القصديرية ليست اوساطا سوسيولوجية جامدة حيث يمثل انعدام الاختصاص المهني وجمود الحركية الاجتماعية وكثرة البطالة، القاعدة الرئيسية . ويمكن أن نذهب الى أكثر من ذلك فنقول ان الفضاء الاجتماعي القصديري سجل تقدما نسبيا على المدن الفقيرة الريفية كما أوضح (اندراه آدم) حين يقول ان « نسبة السكان العاطلين ضعيفة في الاحياء القصديرية بالقياس الى المدن القديمة والحديثة » (٢٥) ان هذه الظاهرة تجد تصديقا لها في مدينة تونس حيث أثبت تحقيق حديث (٢٦) أن الهيكل الاجتماعي (Socio-professionelle) للسكان النازحين لها أسوا من ذلك الذي يوجد في الاحياء القصديرية . ولكن هذا لا يعني أن الوضع العام في أغلب الاحياء القصديرية يشبه ذلك الذي يوجد في الجبل الأحمر . لقد أردنا بهذا المثال التذكير بأن الاحياء القصديرية رغم بؤسها تعرف حركية اجتماعية ذات بال وهي بالتالي تفتقر الى تحليل في اطار علم الاجتماع الكلي للاحياء القصديرية .

٤ - سكان المدن الفقراء والطبقات السفلى للبروليتاريا (Sous-prolétariat) في الاحياء القصديرية والفلاحون المعدمون :

واذا أردنا مقارنة سكان الفقراء والفئات السفلى للبروليتاريا في الاحياء القصديرية بالفلاحين المعدمين والباقيين في الريف نلاحظ أن الاولين رغم ضعف مستوى عيشهم وتكوينهم المهني وسوء التشغيل لهم وضع أحسن من ذلك الذي يعرفه الفلاح المعدم الذي استقر في الريف حيث نسبة التشغيل ضعيفة (أقل من ٤٠٪) ونسبة التفسخ الاخلاقي كبيرة (٢٦ مكرر) .

ويثبت بحث حديث يقارن الوسط القصديري بالوسط الريفي في تونس ان سوء التشغيل وتدهور مستوى العيش وتفسخ القيم الثقافية كبير في الوسط الريفي (٢٧) ويصل الباحث الى القول ان « البطالة وسوء التشغيل أكثر حدة في بن بشر (منطقة فلاحية غنية بالامكانيات الطبيعية) من الجبل الأحمر (حي قصديري بتونس) زد على ذلك أن عائلات الفلاحين المعدمين في بن بشر ليست لها امكانية كبيرة في ايجاد شغل بينما يتمتع أبناء الجبل الأحمر

بأمل في العمل في معمل صناعي من معامل العاصمة او بالقيام بنشاط هامشي في القطاع الثالث » .

ان تفسخ القيم الثقافية في وسط اجتماعي فقد قاعدته المادية يزيد الطين بلة ويدعم الاضمحلال الاجتماعي وأخذ سكان الريف يحطون من وضعهم وينظرون الى انفسهم باستخفاف الى درجة انهم فقدوا حتى شعورهم بوضعهم . واذا كان يخيّل لنا انهم يتشبثون بوضعهم هذا فانما ذلك ناتج عن يأس وليس عن تعلق كما يثبته التحقيق : « ان نماذج اقلية سكان الريف فقدت قيمتها لا من طرف الاقلية الحضرية فحسب ولكن كذلك في نظر العديد من الفلاحين الذين بقوا متعلقين بالمثل القديمة لا لشيء الا لانهم لا افق لهم » .

٥ - الحد من النزوح والهجرة الى الخارج :

في هذا الوضع المتأزم الذي يمتاز بمدن فقيرة واحياء قصديرية معدمة وأرياف متدهورة حاول النظام السياسي شل النزوح والتنقيب عن حل لايقاف البطالة فشجع سياسة الهجرة للخارج ولكن فشلت كل المحاولات للحيلولة دون النزوح . فلا الاجراءات الادارية الجزرية (بتونس) ولا السياسية المالتوزية (Malthusienne) في البناء العمراني (بالجزائر) ولا المحاولات الاولى المتفرقة في الاصلاح الزراعي في شمال افريقيا استطاعت تكبل جماح النزوح ، بل على العكس من ذلك سمحت سياسة التعاضد الفلاحية بتقوية عملية النزوح .

ومن ناحية أخرى نلاحظ منذ بداية الاستقلال الوطني تشجيع سياسة هجرة العمال الى أوروبا . وعرفت هذه الهجرة تضخما كبيرا وتطورت بصفة استثنائية في جميع أنحاء شمال افريقيا بقطع النظر عن النظام السياسي القائم . ويعد عمال شمال افريقيا المشتغلون في أوروبا برقم يفوق المليون سنة ١٩٧٠ ، وعلى سبيل المثال نرى أن حجم اليد العاملة الشرعية التونسية التي هاجرت في أربع سنوات تضاعف اذ مر من ٧٠.٠٠٠ سنة ١٩٦٦ الى ١٤٠.٠٠٠ سنة ١٩٧٠ (٢٨) . وبالتالي فان عدد الايدي العاملة المهاجرة الى الخارج تفوق الايدي العاملة التي تشتغل في الصناعات (١١٠.٠٠٠ سنة ١٩٧٠) أما الجزائر فان عدد العاملين الجزائريين في أوروبا تضاعف منذ الاستقلال (٤١٨.٠٠٠ في ١٩٦٢ و ٧٤٠.٠٠٠ سنة ١٩٧١) وتبرز العديد من العلامات أن الهجرة الى الخارج في ازدياد متواصل خلال السنوات المقبلة وعليه فان شمال افريقيا يمتاز بوضعية متناقضة تلخص في أن هذا المجتمع ضل طبقته الشغيلة ووهبها الى الغرب . ويمثل الموقفان (الاجراءات الادارية والهجرة الى الخارج) في الحقيقة مظهرين من سياسة واحدة فإمام ضخامة التحولات الجارية في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر وعجز

النظام الحاكم عن حل مشاكل التشغيل لا بد للنظام هذا أن يحمي نفسه من نتائج هذا الوضع وليس مدهشا أن نرى الاقلية المدنية في السنوات الأخيرة (وخاصة في فترات الازمات) تضغط بحدة وتلقي صيحة فزع ازاء السكان النازحين وأخطار تحولهم الى المدن . ويمكننا في هذا الصدد الرجوع الى الجرائد اليومية حيث ينظر الى سكان الاحياء القصدية من خلال خطابات المسؤولين ورسائل القراء على أنهم كارثة اجتماعية وخطر عمومي . ومن المهم أن نقوم حاليا ببحث حول تصورات الفئات المختلفة والنخبة الحاكمة ومختلف الشرائح المدنية المحظوظة ، للنزوح وللنوع الاجتماعي فحسب بل تعبيرات لا شعورية لنماذج متغلغلة في الشعور الجماعي لسكان شمال أفريقيا تتمثل خاصة في التناقض والتباين بين عمرانين يرجعان الى عهد قديم وهما العمران الحضري والعمران البدوي وما ينجم عن هذا المفهوم المؤمن بأن البداوة « خراب العمران » .

٦ — سكان الاحياء القصدية والهامشية الاجتماعية :

ان عددا من الابحاث حول سكان الاحياء القصدية والمدن الفقيرة ينعت بتسرع هؤلاء السكان بالهامشية . ان هذا الحكم لا يؤول تأويلا صحيحا الحقائق ولا يصعب كشف تحدياته الايديولوجية . هل يمكن اعتبار نصف سكان المدن الكبيرة هامشين ؟ الا يستحسن اعتبار وجود هؤلاء السكان خلاصة التغيرات الهيكلية العميقة في المجتمع الشمال افريقي شكلا ومضمونا وبالتالي محاولة تفسيرها منطقيا ؟

ان مفاهيمها كالهامشية والاندماج لا تسمن ولا تغني من جوع في مجتمع يعرف تطورا عمرانيا كبيرا في فترة قصيرة نسبيا ، في مجتمع تضاعف سكانه في عشرية واحدة وفي مجتمع نصف سكانه المدينين يشكون ضعف التشغيل وضعف المعيشة . (وبالتالي نجد أنفسنا امام وضع متعفن بأكمله لا تجانس ولا تناسق فيه) .

ففي الحقيقة ما ظاهرة النزوح الا النتيجة الحتمية لاهم التغيرات الطارئة على الريف الشمال — افريقي (انتزاع الارض ، ادماج الفلاحة الحديثة والتغيرات التقنية والتنظيمية ، تفكيك الشعور الجماعي Conscience Collective اصلاحات زراعية حديثة نمو طبيعي لا محدود للسكان) ولتشويش الهياكل الاجتماعية والفلاحية (ضعف العلاقات والهياكل الابوية ، افتقار السكان ، تفسخ القيم الثقافية) بحيث يعتبر النزوح هو النتيجة المباشرة للمجتمع الريفي وليس التعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري . وبناء على ذلك فان ظاهرة النزوح لا تمثل حدثا هامشيا ومعلقا بين الارض والسماء وانما تعبير

عن تركيبة اجتماعية ومن ناحية أخرى حاولنا إبراز الفرق بين العمران الحضري للمجتمعات الصناعية الذي كان مصحوبا بنمو صناعي حقيقي وهائل بين العمران الحضري لشمال افريقيا الذي يشكو تخلفا صناعيا . وتتضخم المدن بالسكان دون أن يصحب هذا التضخم قدرة انتاجية حقيقية وفي هذه الظروف لا يبدو النزوح التعبير عن ديناميكية داخلية للتطور وإنما نتيجة غياب التطور . ان هذا الوضع يفسر بالتبعية المباشرة في الفترة الاستعمارية والتبعية غير المباشرة بعد الاستعمار المباشر كما يفسر بالتناقضات الداخلية والطبقات اللامتساوية التي تنخر المجتمع والنتيجة من تغيير جذري للهيكل الاجتماعية . وبهذا يعجز النظام الاجتماعي عن ادماج عدد كبير من السكان في هياكل الانتاج وهذا لا يعني أن السكان لا يدورون في فلك النظام الاجتماعي وبالتالي فهم هامشيون بل يعني بالعكس أن هذا العجز مؤثر واضح لمحدودية النظام ولاختناق هياكله .

٧ - الهامشية أم بؤادر تركيبة اجتماعية جديدة :

يبدو كأن المجتمع الشمال - افريقي قد تحول من تركيبة اجتماعية الى أخرى يصعب تحديدها في الفترة الحالية لما تتطلب من مجهودات نظرية مفقودة في الوقت الراهن . ويمكن القول ان الاشكالية (Problématique) السائدة في الابحاث حول هذا المجتمع هي شكلية طبقية قبل كل شيء فمنطق الفئات القديمة قد ولى . و « الصراع الطبقي كلمة تجمع كل ما يجري من تناقضات حالية ومستقبلية » كما يصرح حديثا بارك في دراسة حول فاس (٢٩) .

ان لمحة تاريخية يمكن أن تساعدنا على فهم هذا الوضع . اننا نعلم أن المدينة القديمة تعتبر منطقة مفضلة حيث يلتقى المجتمع بأسره بحيث تظهر المدينة وكأنها مجتمع قائم على سلم اجتماعي واندماج نسبي لمختلف الاطراف الاجتماعية : الحرفيين - التجار - العلماء (الثلاثية القديمة) . ان هذا العالم السوسيولوجي وان لم يخل من صراع وتناقضات فانه يمتاز بالاندماج والتناسق والتوازن النسبي . اننا أمام مجتمع يعيش لنفسه وينظر لذاته (Intraverti) وباستطاعته أن يوازي ويوفق بين المصالح الموجودة .

لقد فقد هذا النموذج كل صلاحيته فحين تغادر البورجوازية القديمة فضاءها العمراني لتحل مكان اخر تفقد في الوقت نفسه سورها وسلطانها ونفوذها (بدرجات مختلفة حسب المجتمعات الثلاثة) تحت تأثير ومنافسة الوظائف الاقتصادية الجديدة وصعود نخبة أخرى في السلم الاجتماعي . ومن ناحية أخرى تتسع قاعدة الطبقات الوسطى بفضل السياسة التعليمية الواسعة والحركة الاجتماعية الكبيرة والمهام الادارية الضخمة . أما الطبقة العاملة

فلم تعد « جنينية » (Embryonnaire) بداية من عصر التصنيع رغم محدودياتها ورغم الهجرة الى الخارج . أما الفئات السفلى للبروليتاريا فهي في اتساع متزايد نتيجة تفكك المجتمع الريفي وضعف الطاقة الانتاجية للمدن .

ان الهيكلية الجديدة يمكن ان تحدد بصورة اكثر دقة موقف سكان الاحياء القصدية داخل التركيبة الاجتماعية الشمال — افريقية الحالية . وتسمح سلسلة من المؤشرات (تصورات الثقافة ، المجتمع ، الحضارة العالمية) بفرض اطلاق اطروحة الهامشية على سكان « المدنيين الجدد » وتشهد بمحدودية النظام الاجتماعي وهشاشيته (Rigidité) ولكن ليس بالهامشية « الحتمية » لسكانه . والشئ الذي لا يجب التغافل عنه هو ان اهداف الطبقات التي عددناها آنفا لا تتماشى والغايات والاختبارات الاجتماعية يعني انها في التحليل الاخير لا تتماشى ومطامح الاقلية الحضرية المحظوظة والطبقات المهنية . لنحتط اذا من الانزلاق في الحديث عن الهامشية في حين اننا امام تناقضات قائمة في صلب تركيبة اجتماعية في حالة مخاض .

٨ — الافاق المستقبلية :

في امكاننا ان نتساءل عن درجة التناقضات المتولدة عن ظهور الهياكل الطبقة الجديدة وعن قدرة النظام الحالي على مجابهة الوضع . ولكن من الصعب الاجابة عن هذا التساؤل . لنقتصر اذا على بعض الاحتمالات . في صورة ما اذا تحققت اصلاحات جوهرية وهيكلية . (جماعية الاراضي Collectivisation تأميم واشتراكية قوى الانتاج ، القضاء على التبعية الاجنبية) بإمكاننا التخفيض من حدة التناقضات لا غير . فيكون في استطاعتنا تشغيل اكبر عدد ممكن ولكن لا يمكن استيعاب كل البطالين لان الطلب يقل عن امكانيات العرض بكثير . ويمكن افتراض انعدام تحرك اجتماعي ويبقى الوضع كما هو فتتغفن الامور وتتصدع الوضعية وتحدد التناقضات ولكن هذا لا يعني بقاء النظام الحالي وربما لمدة طويلة .

يبدو كأن كلا من الاحتمالين يمكن ان يتحقق لوجود الظروف السوسيولوجية المناسبة . ان الابحاث الجديدة التي ستقام حول الاحياء القصدية والطبقات السفلى للبروليتاريا سوف تثبت هذا وتظهر الظروف السوسيولوجية الحقيقية وسوف تسمح لنا معرفة مدى تأثير هؤلاء السكان على الحياة الاجتماعية والسياسية وستقيم لنا درجة وعيها السياسي وتكوينها . ويمكننا البحث كذلك عن آفاق اندماج هؤلاء السكان في المدن كما

هو الحال في تاريخ المدن العربية والاسلامية او البحث على العكس عن آفاق بقائها متصدعة وكأنها آخذة بالثأر للمستقبل « الحديث » للمجتمع الشمال — أفريقي .

الخلاصة : لقد حاولنا من خلال هذا العمل فهم بعض مظاهر العمران الحضري التي تسببت في ظهور وامتداد الاحياء القصدية وثبت لدينا أن هذا المشكل ومشكل النزوح لا يمكن فهمهما الا عند وضعهما في اطارهما الاجتماعي الكلي الذي يعبران عنه .

وعليه فان ظاهرة كالنزوح تعتبر عملية اجتماعية لا تكسب ما فيها من معان الا اذا سلطنا منها اجاليا (Holistique) يفرض علينا الرجوع الى النظام الاجتماعي الكلي الذي يفسر فيما يفسر ظاهرة النزوح . أما النمو السريع للسكان فيرجع لعاملين .

١ — ازدياد نسبة النمو الطبيعي .

ب — النزوح البدوي — الحضري . ان النزوح ليس الا النتيجة الحتمية لتفكك المجتمع الريفي وليس هو بالتعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري .

ومن هنا يجدر بنا أن نتساءل لماذا انعزلت حركات النزوح السريعة وغير المنتظمة انطلاقا من نفوذ البنية الاجتماعية الاستعمارية والبنية الوطنية وهيمنتها على البنية الاجتماعية « القديمة » ان الجواب على هذا السؤال الاساسي انما يكون دراسة العمران الحضري ويتطلب مجهودا نظريا محددا (Théorisation Spécifique) ما يزال جنيئا في الفترة الحالية . ولكن بإمكاننا تلخيص الظروف الهيكلية المحددة لعملية النزوح والتي ذكرنا بعضها منها آنفا .

١ — ان نهب الاراضي أنتج فقرا مدقعا للسكان الريفيين .

٢ — ان تحطيم دواليب الانتاج الفلاحي القديم ومزاحمة القطاع الحديث له أصبح قطاعا مهيمنا صير القطاع القديم ذيلا للسوق العالمية التي تتسبب في تآرجح الاسعار وتنتج البطالة وتقوي التبعية .

٣ — تزايد النشاز (Dissymétrie) الواقع بين سكان ريفيين في حالة نمو سريع وانتاج فلاحي في حالة انخفاض هائل أو في حالة استقرار .

٤ — عدم تساوي نفقات العيش والمداخيل بين المدن والارياف أصبح واضحا وأنتج تبعية اكبر للريف .

٥ — عدم تطابق القاعدة الاقتصادية مع الهياكل الاجتماعية في الريف
لمس النظام الاجتماعي والثقافي وأحدث ضعفا في طاقاته الاندماجية وفي المراقبة
الاجتماعية .

٦ — الهوة التي تفصل بين حركة النزوح وبين امكانيات الشغل في
نظام الانتاج .

٧ — ضعف الانتاج الصناعي والحرفي (Artisanal) سبب انخفاضاً في
الانتاجية باستعمال يد عاملة كثيرة وذات ثمن بخس .

٨ — تضخم النظام الاداري (من جراء نوع الحرفاء الجهويين) يقطع
النظر عن الحاجيات الحقيقية لهذا القطاع .

وخلاصة القول ان العمران الحضري في شمال — افريقيا في ظواهره
الحالية لا يعبر عن عملية « تحضر » وانما عن تدعيم التناقضات الاجتماعية
الناجمة عن نمط تطور محدد بالتراث الاستعماري والتبعية العالمية وتجذر
متناقضات المصالح المتواجدة والتحالفات الطبقية المعقدة .

ودوام النظام يتوقف على قدرته على استيعاب الوضع ومهارته في
اخذ المواقف وبعد تجربة التأميم والتعليم اللتين ركزنا عليهما آنفاً ، لا بد من
ابتكار مشاريع أخرى كلية تكفل حث الهمم وايقاد العزائم وارجاع الثقة
في المستقبل .

N O T E S

- 1 - A. de Broglie: *Une réforme administrative en Algérie*. Paris 1860.
- 2 - Pierre Bourdieu: *Voir Ses Travaux Sur L'Algérie*.
- 3 - Samir Amin: *L'économie de Maghreb*, T.I.
- 4 - Voir en particulier les travaux de:
Mahmoud Saklani: *Villes et Campagnes en Tunisie*. Rev. PoPulation, n° 3, 1960.
Robert Descloitres: *l'Algérie Des Bidonvilles*, Paris 1961.
André Adam: *Casablanca*. Paris 1968.
- 5 - Te terme de bidonville se répand à partir de 1936, On le trouve dans le livre de Félicien a propos de ta Tunisie (1934).
- 5 - bis Robert Montagno: *Naissance du prolétariat Marocain*. voir chapitre II

sur les bidonvilles.

- 6 - A Tunis la population des bidonvilles double en l'espace d'une décennie passant de 50.000 en 1946 à 105.000 en 1956.
A Alger la population des bidonvilles est de 86.000 soit 29% de la population totale.
A Casablanca 100.000 personnes vivent en bidonville en 1950.
- 7 - Cette thèse de l'urbanisation sans industrialisation est largement vérifiée pour beaucoup de pays "sous-développés".
Pour sa démonstration nous renvoyons à l'important travail théorique de Manuel Castells: *Structure sociale et processus d'urbanisation: Analyse comparative inter-sociétale*. Rev. Annales, n° 4, 1970.
- 8 - Samir Amin: *Le Maghreb Moderne*. Paris 1970.
- 9 - Robert Descloîtres: *l'Algérie Des Bidonvilles*.
- 10 - André Adam: Casa.
- 11 - Dardel et Klibi: *Djebel Lahmar*. Rev. Cahiers de Tunisie n° 10. 1955.
- 12 - Paul Sebag: *Un Faubourg De Tunis : Saïda Manoubia*. 1960.
- 13 - George Balandier: *Sans et Puissance*. 1971.
- 14 - Jacques Berque: *Pluriels*. Rev. Esprit, Juillet 1972.
- 15 - Au Maghreb la population urbaine représente aujourd'hui plus de 30% de la population totale et doit atteindre 45% au Maroc et 55% en Tunisie en 1985.
- 16 - André Adam: Casa.
- 17 - A. Zghal: *La Protection Sociale et L'Urbanisation Des Ruraux en Tunisie*. 1970.
- 18 - M. Picouet: *Aperçu des migrations intérieures en Tunisie*. Rev. Population, Mars 1971.
- 18 - bis H. Attia: *l'urbanisation de la Tunisie*. 1970.
- 19 - S. Amin: *le Maghreb Moderne*.
- 20 - Jacques Berque: *Fez Ou Le Destin D'Un médina*. Rev. C.I.S. 1972.
- 21 - Gérard De Bernis: *Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes*. Rev. Tiers-Monde n° 47, 1971.

- 21 - bis Samir Amin: *Le Maghreb Moderne*.
- 22 - H. Eckert: *les populations du grand Tunis*, 1970.
- 23 - A. Adam: *Casa*.
- 24 - A. Zghal: *enquête citée*.
- 25 - A. Adam: *Casa*.
- 26 - M. Eckert: *La Médina Centrale, Faubourg Ou Gourbiville*. 1970.
- 26 - bis A. Bouhdiba: *Criminalité et Changements Sociaux en Tunisie*. 1965.
- 27 - A. Zghal: *Enquête citée*, 1970.
- 28 - M. Seklani: *Déjà cité*.
- 29 - J. Berque: *Fez*.
- 30 - A. Zghal: *Déjà Cité*.